

اثر التخصص وانتقال عوامل الإنتاج في التجارة الدولية

أ.م.د. رائد فاضل جويد

كلية الامام الجامعة / بلد

ان قدرة دولة على انتاج سلعة ما يأتي من امتلاكها التكنولوجيا والهبات الطبيعية , الى جانب اتباع تلك الدولة لمجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية ,مثل طبيعة الضرائب والاعانات المقدمة الى المنتجين وما تحققه الصناعات من وفورات الحجم (Economic Scale) وعند الوقوف على هذه المسائل تستطيع فهم لماذا تقوم التجارة الدولية بين الدولتين بعد التخصص لكل منهما في انتاج سلعة معينة , ومن ثم تحقيق المكاسب التجارية عبر الرفاهية التي يحصل عليها افراد المجتمع لكل منهما . وفيما يأتي نتناول الدوافع والمكاسب للتجارة الدولية

المبحث الأول / دوافع ومكاسب التخصص في التجارة الدولية

المطلب الأول : الدوافع

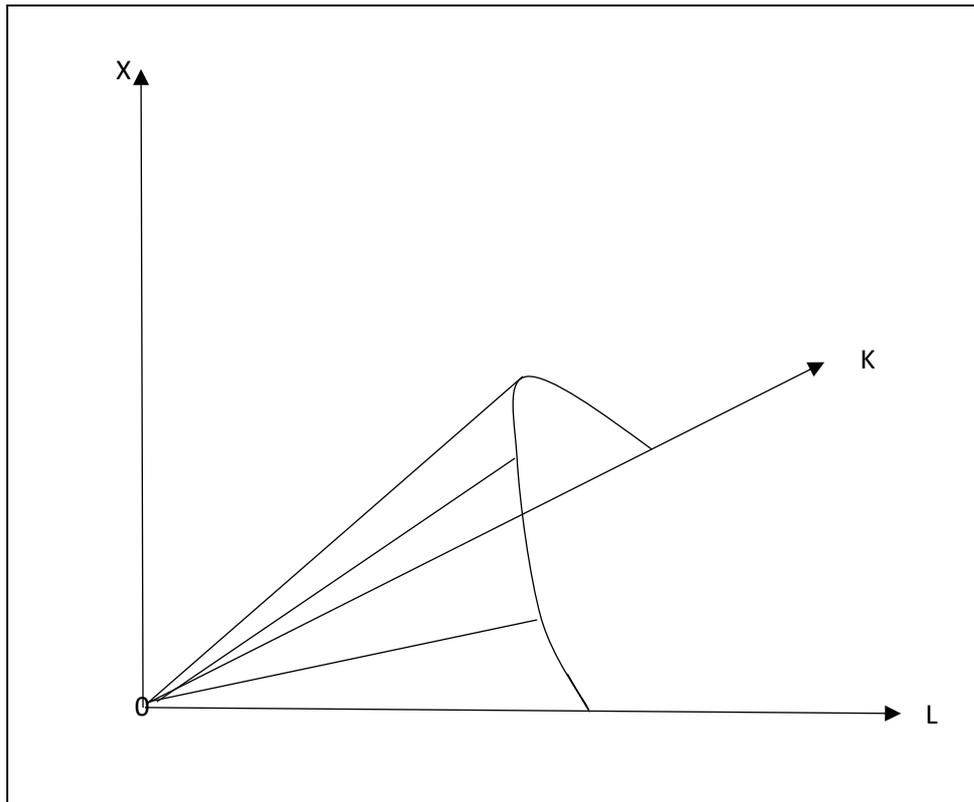
تقف وراء قيام التخصص والتجارة الدولية مجموعة من الدوافع وهو الاتي :

١- دالة الإنتاج Production Function

تعتبر دالة الإنتاج عن متطلبات القدرة الإنتاجية لدولة ما من السلع والخدمات , ومن ثم معرفة الأسباب التي تقف وراء عمليات التصدير والاستيراد لهذه الدولة . وتتطلب المعادلة الجبرية الاتية لدالة الإنتاج الى مستلزمات مثل (المواد الأولية , المعرفة التكنولوجية) .

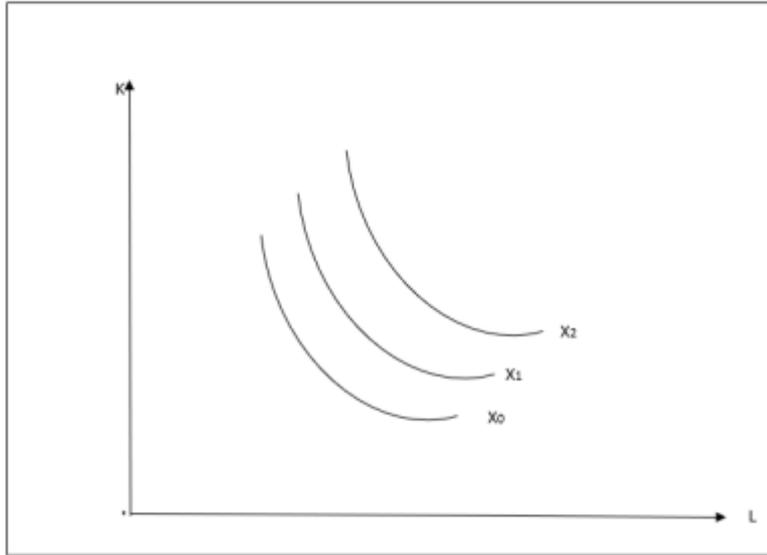
$$X=f(k.L)$$

ويشير الشكل رقم (1) الى دالة الإنتاج لدولة ما يتوفر لديها كميات من رأس المال (k) وكميات من العمل للإنتاج كمية من السلعة (X) . ويتضح من الشكل السابق ان دالة الإنتاج في وضع هندسي ثلاثي الابعاد بوصفه سطحاً انتاجياً ينبع من نقطة الأصل ومع مستوى الأرض , وعند الرغبة في زيادة الإنتاج من السلعة (X) فإنه يتطلب زيادة الكميات من عنصري الإنتاج (k.L) .



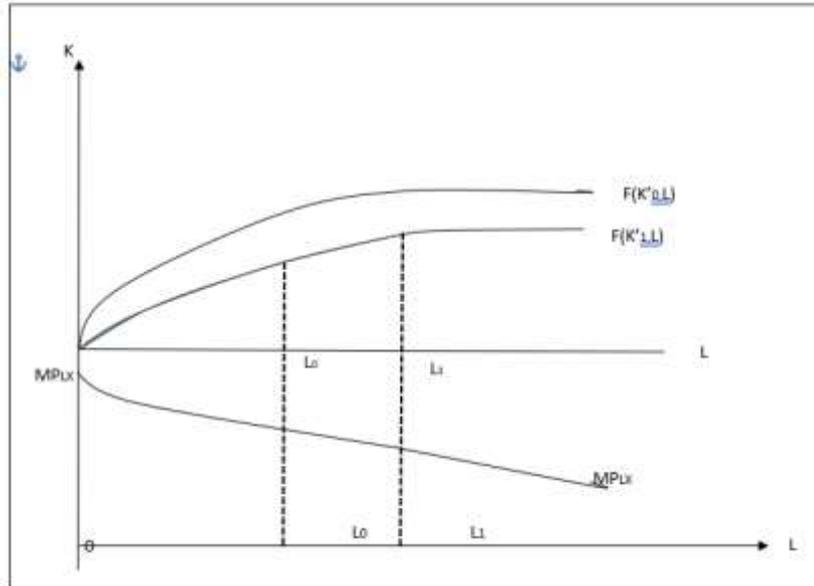
شكل (1) الإنتاج السطحي

وقد قدم البعد الهندسي في الشكل السابق فوائد عدة الى الاقتصاديين , بعد ان جعل بالإمكان تخيل كثير من الاحتمالات الى مستويات الإنتاج , وفي الوقت نفسه هناك قدرة على اختزال اثنين من تلك الابعاد , بعد افتراض ثبات مستوى الإنتاج من السلعة (X) التي تنتج بمزيج او توليفة من (k) . (L) , ويتم الاختزال كما يصفه الشكل رقم (2) والذي يمثل منحنيات الناتج المتساوي عندما يتم الاخذ بشريحة من سطح الإنتاج The Production Surface , فالمنحنى (x1) يمثل خط الإنتاج (k L) وهو يماثل منحنى السواء ضمن خريطة السواء للمستهلك الذي يتضمن عدة خيارات وفق دالة الإنتاج . كذلك يمثل الشكل السابق جميع الاحتمالات لاستخدام تلك الدولة ما هو متوفر لديها من العمل ورأس المال . (1)



شكل (٢) منحنيات الناتج المتساوي

وعند الرغبة في زيادة مستوى الإنتاج الى (X_2) من خلال زيادة عدد وحدات العمل مع افتراض ثبات العوامل الأخرى , فإن تلك الزيادة ستتقضي الى زيادة متناقصة من انتاج السلعة (X) بسبب مفعول قانون الغلة المتناقصة The Law of Diminishing Returns . ومن الشكل رقم (3) عندما نفترض ثبات رأس المال عند (K_0) هذه العلاقة بين الكميات المختلفة من (L) لأنتاج السلعة (X) سيتمخض منها المنحى $F(L, K-0)$ الذي يعبر الى منحى الناتج الحدي للعمل $(MPLK)$, اما المنحى $F(L, K-1)$ يشير الى الإنتاج الكلي (TP) عندما يكون : $K_0 > K_1$ والذي يبين العلاقة بين الكمية من رأس المال ومستوى من الإنتاج مع افتراض ثبات العمل .



شكل (3) منحنيات الناتج الحدي لعنصرين الإنتاج العمل ورأس المال

٢- عوائد الحجم : Returns To Scale

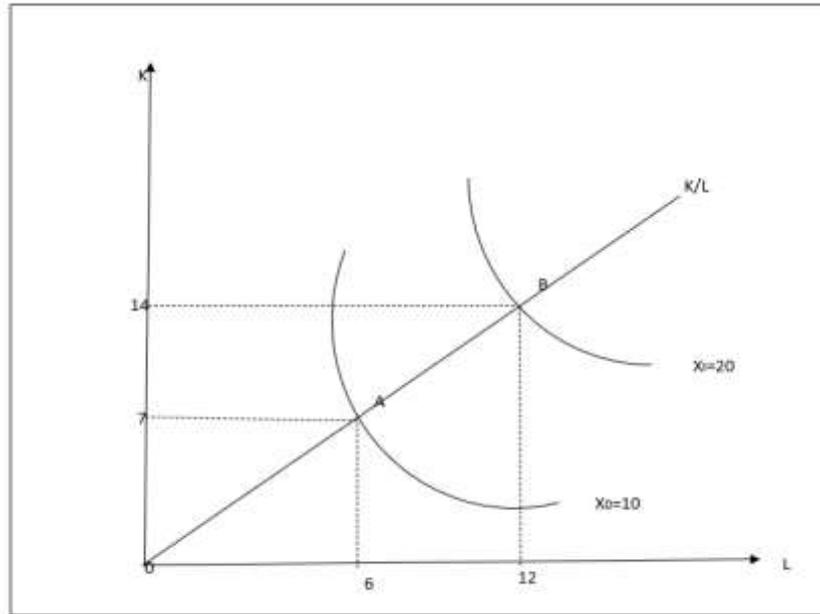
ويقصد بها تساوي مجموع مروّنات عوامل الإنتاج في حالة تغييرها بمعدل واحد , وبعبارة أخرى تشير الى طبيعة العلاقة بين عوامل الإنتاج الأساسية (العمل ورأس المال) في الاجل الطويل من ناحية سلوكها وانعكاس ذلك على حجم الإنتاج . وباقتراض $0 >$ للدالة :

$$Y = F(K, L)$$

وان درجة التجانس : وهنا تكون الدالة ذات درجة تجانس = 1, وان خصائص الإنتاج من غلة الحجم الثابت وفي الوقت نفسه , ان هذا المفهوم من السهولة استيعابه عندما نفترض ان هناك زيادة من رأس المال والعمل وان : $L = (2)$.

وإذا كانت الدالة متجانسة , وان $R=1$.

فإن الإنتاج سوف يتضاعف مع تعظيم R اكثر من واحد هذه الحالة يطلق عليها زيادة عوائد الحجم increasing Returns مثلا اذا تم زيادة المدخلات بنسبة (١٠%) يزداد الإنتاج بنسبة اكثر من (١٠%) أي اذا تضاعف المدخلات فإن الإنتاج يرتفع اكثر من الضعف . وعندما يكون $R > 1$ تظهر حالة تناقص الغلة Decreasing Returns ويحصل عندما يتم مضاعفة عوامل الإنتاج مرتين او ثلاث اقل من مرتين او ثلاث من كميات المدخلات . ولغرض بيان عوائد الحجم تسوق الشكل رقم (4) ويلاحظ ان المنحنى (X_0) يبين ان مستوى الإنتاج يبلغ (10) وكل نقطة على هذا المنحنى تمثل خليطا لانهايا من رأس المال والعمل , في ظل افتراض ثبات الفن الإنتاجي , فعند النقطة (A) ان حجم الإنتاج يبلغ (١٠%) تتكون من مزج (6) وحدات من العمل و (7) وحدات من رأس المال, وعند مضاعفة عناصر الإنتاج بنسبة ١٠٠% يرتفع الإنتاج الى ١٠٠% حتى يبلغ (B) وبحجم انتاج يبلغ ($X_1=20$) .



شكل (4) ثبات غلة الحجم

3-توازن المنتج الواحد

يتم ذلك وفق الافتراضات الاتية :

أ- سيادة نموذج سوق المنافسة التامة , ويحدد سلوك المنتج وفق الاتي :

يعظم الإنتاج بنفس التكاليف .

تخفيض التكاليف ويبقى الإنتاج ثابتا.

ب- ان المنتجين لهم قادرون على ادخال التكنولوجيا كما في المعادلة :

$$X=F(K,L) \text{-----} 1$$

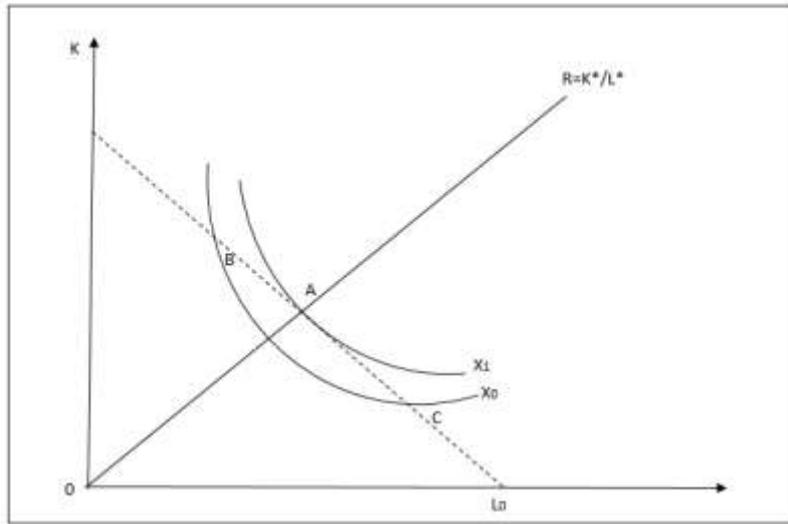
ويسعون الى تعظيم الإنتاج , وعدم زيادة الانفاق على المدخلات (K,L) .

ج- ان سعر العمل (W) والفائدة (r) معروفة أسعارها بالنسبة الى المنتجين .

د- ان كل منتج منفرد يمتلك تأثيرا صغيرا على سعر السوق للسلعة وأسعار المدخلات (L,K) . وفق هذه الافتراضات , فإن خط الميزانية والذي يبين النفقات على كل من (L) , (K) يساوي :

$$C_0=W(L)+r(K) \text{-----} 2$$

ويمكن إعادة صياغة المعادلة أعلاه (2) وفق الشكل (5) بحسب ما يأتي :



شكل (5) توازن المنتج

اذ تمثل (C_0/r) خط الميزانية عند النقطة (K_0) وان $[(w/r) -]$ بأهمال الإشارة يمثل ميل خط الميزانية ولتعظيم الإنتاج من السلعة (X) عندما يقوم المنتج في الاتفاق (C_0) أي ان $\text{Maximize } X = F(K, L)$ بأفترض:

$$C_0 > WL + rK \text{-----4}$$

وبالعودة الى شكل السابق تشير النقطة (B) الى الكمية من انتاج السلعة (X) بأستخدام من وحدات من رأس المال والعمل وكذلك الحال ينطبق عند النقطة (C) وعند الحالتين $((B, C))$ يكون التخصص غير تام . تمثل النقطة (A) الواقعة على خط الميزانية نفسه الأكثر انتاجا , وتقع على منحنى الناتج المتساوي (X_1) واعلى من المنحنى (X_0) , ويمكن انتاج السلعة (X) بأضافة وحدات من العمل , وما ينجم عنه من او وحدات من رأس المال . وذلك يحصل عندما تأخذ نقطتين فقط على منحنى الناتج المتساوي , وان هاتين النقطتين تقتربان من بعضهما البعض الى درجة تساويهما مع ميل منحنى الناتج المتساوي عليه ان الميل الى أي منحنى ناتج متساو يعادل معدل الناتج الحدي للإنتاج , كذلك الحال مع ميل خط التكاليف W/r . ولغرض إيضاح هذه الحالة , من خلال الشكل السابق فأن النقطة (B) تمثل كمية الإنتاج من السلعة (X) بأستخدام وحدات من رأس المال والعمل , وكذلك الحال نفسها عند النقطة (C) ولكن كل من النقاط $((B, C))$ يكون فيها التخصص غير ممكن , اذ ان الأفضل ان يكون الإنتاج عند النقطة (E)

وبالتكاليف نفسها , فعند النقطة الأخيرة , يحصل التماس عند اعلى منحنى للناتج المتساوي الى خط الميزانية , كذلك بافتراض ان كلا من الأجر والفائدة معلومة لدى المنتجين , وان كل منتج منفرد ليس له تأثير على أسعار المدخلات . أي ان مجموع خطوط (L, K) التي يستطيع المنتج شراءها بالتكاليف يطلق عليها خط الميزانية وهو ما يأتي :

$$C_0 = W(L) + r(K) \text{-----8}$$

ويمكن إعادة كتابة المعادلة في خط الميزانية , وفق الشكل رقم (5) ويلاحظ ان ميل خط التكاليف يساوي الميل الى اعلى منحنى للناتج المتساوي يمكن تحقيقه , وبلوغ كفاءة الإنتاج :

$$M_p/M_pk = w/r \text{-----9}$$

في ظل افتراض ان دالة الإنتاج متجانسة , وان جميع منحنيات الناتج المتساوي لها نفس الميل أعلاه , أي معدل من K/L .

٤- موديل سلعتين وعاملين

يفترض وجود سلعتين $((X, Y))$ ويستخدمان عاملي الإنتاج : رأس المال (K) والعمل (L) , وكذلك وفق التكنولوجيا معطاة ودوال الإنتاج المتجانسة وبالدرجة نفسها وهي ما يأتي :

$$X = F_x(K_x, L_x) \text{.....1}$$

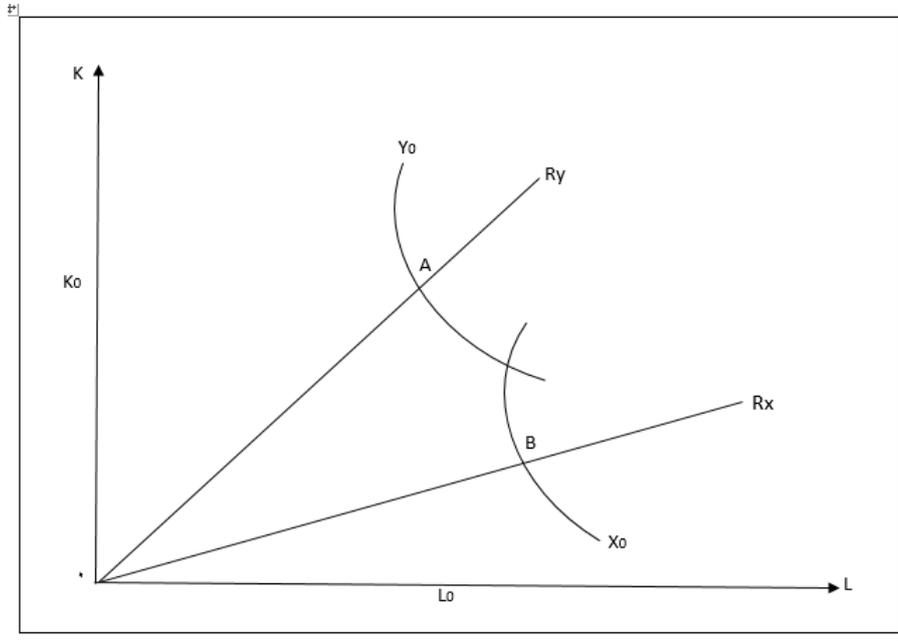
$$Y = F_y(K_y, L_y) \text{.....2}$$

ويتم التمييز بين الدالتين وفق قيمة الاستخدام من العاملين , وان الزيادة لكل منهما مرتبط بالزيادة لكل من العمل ورأس المال في ظل ثبات العرض الإجمالي لكل منهما وفي ظل الشروط الاتية :

$$K = K_x + K_y \dots\dots\dots 3$$

$$L = L_x + L_y \dots\dots\dots 4$$

ان المعادلتين (3) و (4) تشيران الى اثنين من منحنيات الناتج المتساوي (X_0) و (Y_0) الى نوعين من العمليات الإنتاجية التي استخدمت كل ما هو متوفر من (L) و (K) , ويوضح الشكل رقم (6) الاختلاف بين دوال الإنتاج .



شكل (6) كثافة العامل الإنتاجية

هذا الحال مفيد لبيان الاختلافات في تجديد معدل الأجور المتساوي مع ميل الخط $K_0 L_0$ (بدلا من العشوائية التي من الممكن ان تحصل) , وعلاقة ذلك في تحديد سعر العامل في انتاج الصناعة (Y) في مكان ما على طول الخط (A_0) كذلك في انتاج الصناعة (X) في مكان ما على طول الخط (B_0) , ان وجود النقاط المعبرة عن معدلات الأجور تلامس بشكل منفرد منحنيات الناتج المتساوي , ومن الشكل السابق يلاحظ ان المعدل

عند الخطوط النابغة من نقطة الأصل $(O R X_0)$, $(O R Y)$ على التوالي وذلك عند الاخذ بنظر الاعتبار ثبات أسعار عامل الإنتاج

$$IF \quad RY > RX$$

ووفق أسعار العامل , تعد الصناعة (Y) ذات كثافة في رأس المال و (X) ذات كثافة في العمل , وهذا ما يعبر عنه بقوة فرضية العامل الإنتاجي , واذا ما افترضنا ان البلد ما لديه وفرة في العمالة عند المقارنة مع البلد الاخر , فان السلعة التي ينتجها كثافة العمالة بالنسبة الى قيمتها عند المقارنة من ناحية تكاليف العمالة في قيم السلع الأخرى .

المطلب الثاني : المكاسب

من المتفق عليه ان البيع في الأسواق الأجنبية يؤدي الى تحسين كفاءة ونجاح عمليات التسويق الوطنية , وبعبارة أخرى هذا العمل يمكن المنتجين في الداخل من التخلص من حدود السوق الداخلية عن طريق استيراد المواد الأولية والخام في تكاليف منخفضة , وفي كثير من الأحيان تحسين نوعية الإنتاج , كذلك هناك اتفاق على ان المواد الاقتصادية (المواد الأولية والمواد الخام) من الصعب ان تنتقل فيما بين الدول , ويمكن ان يتم ذلك من خلال التجارة الدولية التي تتضمن هذه الموارد , ومن شأن ذلك ان يحقق التخصيص الأمثل لتلك الموارد , بما يمكن الشركاء التجاريين في انتاجها . وتظهر هذه المكاسب على صورة من الإنتاج الإجمالي والتنوع الكبير في السلع التي تصبح جاهزة ومتوفرة للاستهلاك في كل بلد بسبب التجارة . وقد مهدت اراء (ديفيد ريكاردو) الى التقليل من خوف الناس البسطاء من ان التجارة الدولية مفيدة لطرف على حساب الطرف الاخر , فقد تبين من المثال الكلاسيكي المشهور بين إنكلترا والبرتغال ان الأخيرة افضل حالا من الميزة النسبية من إنكلترا في كل من النسيج والنيبذ , ولكن قيام التجارة والتخصص كان في مصلحة كلا البلدين . اذ اصبح لديهما المزيد من السلعتين ,

على هذه النتيجة كثيرا ما يطلق على التجارة الدولية عبارة (اللعبة الإيجابية) التي تلقي مكاسبها على المجتمعات المتاجرة , على الرغم من ان ليس كل الافراد في هذه المجتمعات تستفيد بالتساوي من هذه المكاسب التجارية , وهذا ما يفسر أحيانا الحجج المناهضة لحرية التجارة , عندما يسري مبدأ الاتفاق بين هؤلاء المواطنين بأن عليهم شراء السلع المحلية , اذا كان ممكنا لحماية الوظائف من المنافسة الخارجية . (1) لذلك تحصل الدول المتاجرة عامة على عدة مكاسب من انتقال السلع التي تتضمن الموارد التي على أساسها تحقق التخصص الأمثل , الى جانب تحقيق ما يأتي :

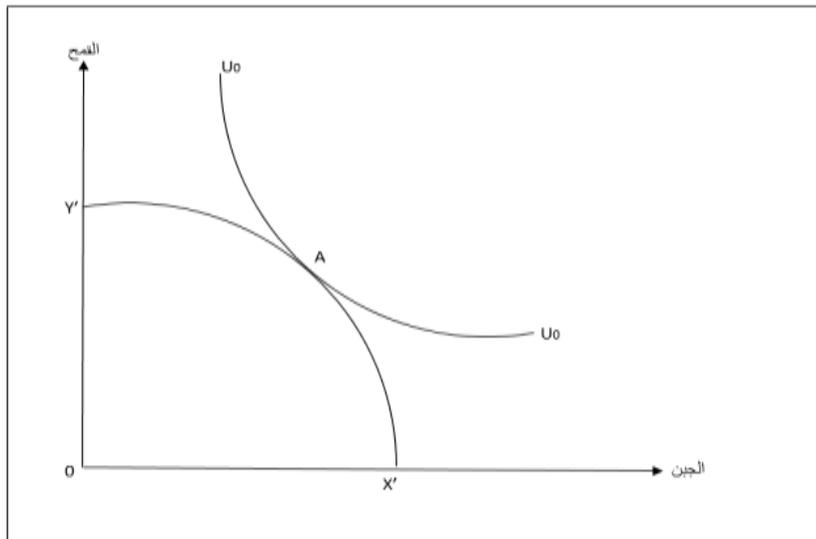
- الزيادة في قيمة السلع القابلة للمبادلة في كل دولة تسهم في التجارة الدولية.
- (1) د. هجير عدنان زكي . الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات / الطبعة الأولى / دار الاثراء للنشر والتوزيع / عمان / ٢٠١٠ / ص ٦٧
- عن طريق التبادل التجاري يمكن التخفيف من مساوئ توزيع الموارد الطبيعية بواسطة التجارة الدولية.
- يحصل المستهلك على عدة أنواع من السلع التي تحقق له المزيد من الرفاهية.
- تعمل التجارة على توسيع الإنتاج الإجمالي الى العالم .
- كان للتجارة الدولية الدور الرئيس في بزوغ دور الدولة الاقتصادي بشكل خاص ومجالاتها الأخرى .
- ولغرض تعزيز ما ورد من اراء عن المكاسب التجارية نورد الأمثلة الاتية لبيان ذلك :

المثال الافتراضي الأول

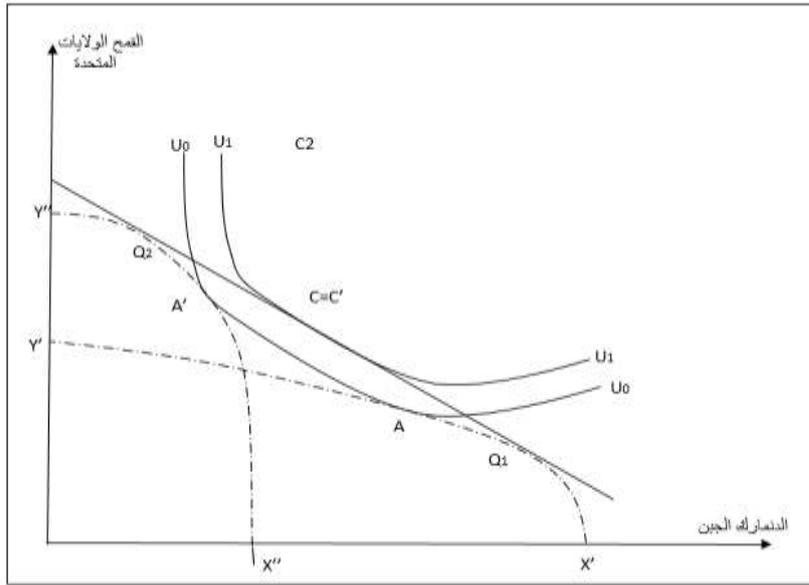
- وجود دولتين (أمريكا والدنمارك) .
- وجود سلعتين (القمح والجبين) .
- تماثل التفضيلات للمستهلكين .
- وفي ضوء الافتراضات للمثال الأول :

حالة الاكتفاء الذاتي

يتم ذلك على أساس قاعدة (2*2) ويوضح الشكل رقم (7) كل من الدولتين لديها منحني إمكانية الإنتاج من السلعتين (القمح والجبين) ومنحنى المنفعة (U0U0) الذي يمثل التفضيلات للمستهلكين المحليين , عندما يمس هذا المنحنى إمكانية الإنتاج عند النقطة (A) تحصل حالة الاكتفاء الذاتي . وهنا لا بد من بيان معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في احدى الدولتين ونختار الدنمارك , ويلاحظ ان معدل التبادل المشار اليه يتمثل عند النقطة (A) والتي تعني حالة الاكتفاء الذاتي في الدنمارك , كما في الشكل رقم (7) ومن المفيد الإشارة الى اراء ريكاردو طالما ان الميزة النسبية موجودة , فهناك مكاسب من قيام التجارة , في حالة احدى البلدين لديه ميزة مطلقة في كلتا السلعتين .



وتأسيساً على ذلك لا بد من حدوث قرار من كلا البلدين في قيام التجارة وفق التخصص السلعي ، والشرط الوحيد لا بد من ان يكون السعر العالمي يختلف عن سعر الاكتفاء الذاتي . وهذا مفيد لمعرفة ما هي السلع التي يتم تصديرها مقابل السلع التي لا يتم استيرادها ووفقاً للشكل السابق الذي يمثل الجهاز الإنتاجي لدولة الدنمارك ، فنلاحظ لديها خيارين للتجارة الدولية هما (C1) و (C2) وكلاهما يؤدي الى انتقال مستوى الاشباع من (U0U0) الى (U1U1) ويرجع هذا الى قدرة الدنمارك الى المتاجرة بوحدة من الجبن مقابل وحدات من القمح من الولايات المتحدة ما عدا حالة الاكتفاء الذاتي عند النقطة (A) . ان الوضع الجديد يجعل من الدنمارك في حالة افضل ، وهذا يعني مكاسب لها عند مقايضة الجبن بالقمح عندما يكون مستوى المقايضة (C1) او مقايضة القمح بالجبن عند المستوى (C2) . مكاسب التجارة (قيام التجارة) يشير الشكل رقم (8) الى الوضع الجديد بعد قرار كل من الدولتين الدنمارك والولايات المتحدة المباشرة بالتجارة بينهما ، وان منحى الناتج (XY) يمثل الدنمارك وهي تنتج وتستهلك عند النقطة (A) من الجبن والقمح ، في حين يمثل منحى الناتج (XX',YY',) الولايات المتحدة والتي تنتج وتستهلك عند النقطة (A) .



شكل (8) المكاسب المتبادلة من التجارة الدولية

وفي حالة الرغبة للمبادلة يتم وفق الميزة النسبية لوفرة عوامل الإنتاج التي تم التطرق اليها سابقاً ، ويلاحظ ان هناك مكاسب متبادلة عند قيام التجارة الدولية بين البلدين عند معدل التبادل (CC) اذ اصبح لدى الدنمارك المزيد من الجبن والقمح الذي تمت مبادلته مع الولايات مقابل الجبن المصدر الى الأخيرة . الحال نفسها بالنسبة للولايات المتحدة حيث يصبح لديها المزيد (1)

(1) زينب حسين عوض الله /الاقتصاد الدولي /دارالجامعة الجديدة/ الإسكندرية/2018/ص 71

من السلعتين هذا الوضع في ظل تماثل التفضيلات للمستهلكين المحليين في كلا البلدين أدى الى سماح لهما ببلوغ اقصى اشباع متماثل عند النقطة (C=C) .

المثال التوضيحي الثاني

نسوق الجدول رقم (9) وبالفرضيات نفسها في المثال الأول :

حالة الاكتفاء الذاتي

بشكل مختصر ان المكاسب من التجارة تحصل بسبب الاختلاف في نسبة التكاليف في انتاج السلعتين في الدول المختلفة عندما يستطيع كل بلد انتاج وحدة من سلعته المصدرة بكلفة اقل نسبياً مما يمكنه ان ينتج محلياً وحدة من السلعة المستوردة وذلك بحسب اعتقاد ريكاردو ان التجارة الدولية لا تتطلب مزايا التكلفة المطلقة بل تحتاج الى وجود الميزة النسبية وفق شرط قاعدة الكسب من التجارة عندما يكون معدل التبادل (1:1) وبعبارة أخرى ان المكاسب تحصل اذا كان مجموع العمل المتجسد في السلع المصدرة اقل من مجموع العمل المطلوب لاحلال الإنتاج الوطني محل الاستيرادات . ومن الجدول السابق الذي يمثل دولتين وعاملين في الولايات المتحدة لانتاج الطائرات التجارية وفي الهند لانتاج المنسوجات .

جدول (9) المكاسب من التجارة

البلد البيان	الولايات المتحدة	الهند	الإنتاج العالمي قبل التخصص	الإنتاج العالمي بعد التخصص
الطائرات التجارية	30	20	50	60
المنسوجات (اللبسة)	10	20	30	40
المجموع	40	40	80	100

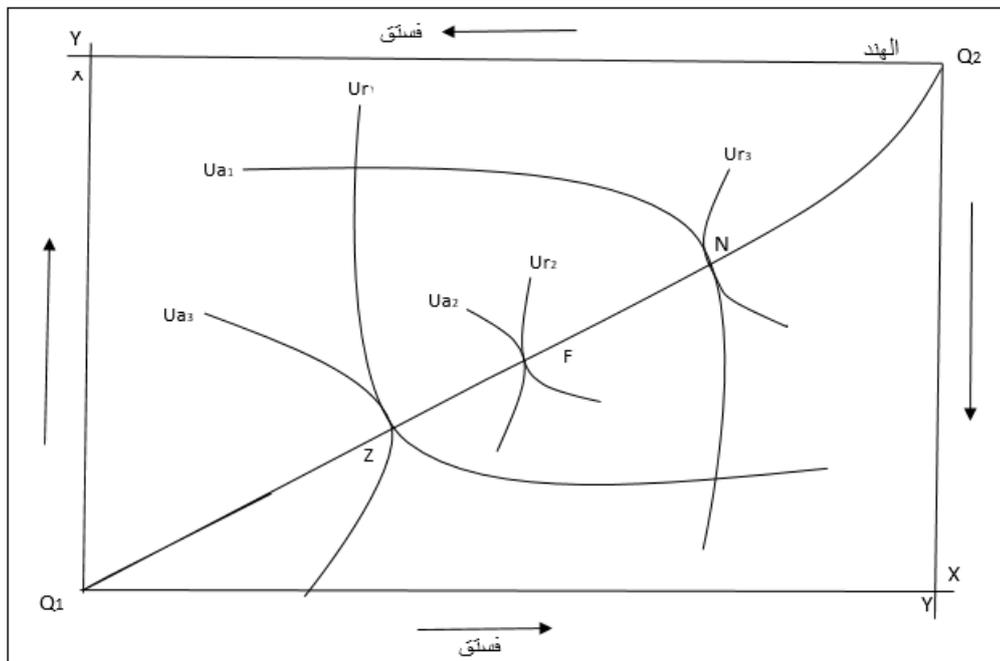
ان نسبة التبادل الداخلية في الولايات المتحدة تنتج اما (30) طائرة تجارية او 10 مليون قطعة من الألبسة في حين تنتج الهند (20) طائرة تجارية او (20) مليون قطعة من الألبسة , فعندئذ تكون نسبة تكلفة العمل في الولايات المتحدة تساوي (1:3) وفي الهند (1:1) .

التخصص وقيام التجارة

عندما يقرر كلا البلدين التخصص بحسب توفر مصادر الإنتاج المتوفرة , فالولايات المتحدة تخصص في الطائرات التجارية , فهي تمتلك (المهارة العالية لقوة العمل , المعرفة الفني العالية) وفي المقابل الرغبة في استيراد المنسوجات من الهند , بسبب عدم توافر متطلبات الكفاءة الإنتاجية للمنسوجات (الملابس) والمتعلقة برخص قوة العمل الرخيص وغير المتواجد في الولايات المتحدة. في حين تخصص الهند في إنتاج المنسوجات . ويشير الجدول السابق الى محصلة المكاسب بعد التخصص وقيام التجارة , بعد ان استطاع كلا البلدين من استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة اكثر , ومن ثم تحقيق الإنتاج بصورة كبيرة من السلع التي يتخصص من انتاجها كل بلد , وذلك نتيجة تقسيم العمل والتخصص , ويلاحظ ان مجموع الإنتاج قد ارتفع من (80) وحدة الة (100) وحدة وبمقدار (20) وحدة . وهكذا يعتمد حجم المكاسب من التجارة الدولية على الاختلاف في نسبة التكلفة قبل قيام التجارة . (1)

الامثلية التجارية : التوازن العام بين الدولتين تتحقق المكاسب الكثيرة من قيام التجارة الدولية , فهي تؤدي الى التخصص الدولي , والى التوزيع الأمثل للموارد المالية , والى الزيادة في قيمة السلع القابلة للمبادلة , توسيع جانب تحقيق التوازن العام او ما يطلق عليه ب الامثلية التجارية والذي يمكن ايضاحه من خلال الشكل رقم (10) القائم على أساس الافتراضات الاتية والى جانب الافتراضات الأخرى :

(1) د.عبدالكريم جابر شنخار/التمويل الدولي(مدخل حديث) الطبعة الأولى /دار الصفاء للنشر والتوزيع /عمان/٢٠١٩/ص٨٢



شكل (10) الامثلية التجارية

١- خريطة توسع مبادلة الولايات المتحدة (Ur3, Ur2, Ur1) ومحدبة باتجاه نقطة الأصل (Q1) .

٢- خريطة توسع مبادلة الهند (Ua3, Ua2, Ua1) ومحدبة باتجاه نقطة الأصل (Q2) .

وفي ظل ظروف المنافسة التامة , وفي بداية عمل هذا الصندوق (ادجورث) ان أي نقطة في داخله تبين مجموعة من السلعتين من الطائرات التجارية والمنسوجات موزعة بين كل من الولايات المتحدة والهند وفق الكميات التي تم الإشارة اليها سابقا , وعلى هذا الأساس ان نقطة (E)

تمثل نقطة الرفاهية لكليهما , وان هذه النقطة تقع على منحنيات السواء (U_1, U_2) اللذين يتقاطعان عندها , فإن الميل او معدل الاحلال الحدي يمثل الوضع لافضل الحالات لكلا الدولتين , ولكن من غير الممكن التحرك نحو افضلية باريتو (Pareto Optimality) الا اذا كان احدهما في وضع احسن بدون ان يجعل من الاخر في وضع سيء . ان نقطة التبادل (E) لكل منهما يحصل على مكاسب من التجارة الدولية ولا يصل (1).

(1) د. عبدالكريم جابر شنخار /التمويل الدولي (مدخل حديث) مصدر سابق ص 97

الى الخسارة وبعبارة أخرى كل بلد سوف يحصل على سلع اكثر وارخص نسبيا ولا يحصل القليل من الاستهلاك مما لو كان في حالة من الاكتفاء الذاتي . وهذا الاستنتاج ينطبق على ما أشار اليه العلماء الكلاسيك بأن جميع الدول المشتركة في التجارة سوف تريح من التجارة في ظل الحرية التجارية التي تقوم على ميزة التكاليف النسبية , اذ يصبح كل بلد قادرا على استيراد السلع بمستوى من التكاليف القليلة فيما مستوردا او من انتاجها في الداخل . ان مجموعة امثلية باريتو التجارية يعكسها خط التعاقد ($QZFNQ_2$) عندما تتلامس منحنيات السواء عند النقاط (ZFN) , وهنا ان المكاسب تتحرك نحو الامام من (Q) لصالح الولايات المتحدة ومن (Q_2) نحو الامام لمصلحة الهند , وفي كلتا الحالتين كل منهما لا يزال يكسب من التجارة الدولية وفي ظل وجود كثير من الاحتمالات الى الفوائد او المكاسب التجارية الممكنة , ولكن في الوقت نفسه فإن منحنى التعاقد لا يكون بأفضل حال , الا اذا كانت احدهما في أسوأ حال . وعلى سبيل المثال ان الحركة من (U_1) الى (U_3) على منحنى التعاقد ستكون الولايات المتحدة افضل من الهند , عليه يمثل منحنى التعاقد المحل الهندسي للتبادل التجاري الذي يمكن ان يطبق على الدول وحتى على الافراد . ان خلاصة ما ورد سابقا يظهر ان الاسهام في التجارة الدولية سوف يزيد من رفاهية متحققة لدى المستهلك , اذ ان كل الفاعلية لأي من النشاطات الاقتصادية هي الاستهلاك , وما الإنتاج الا الوسيلة لتحقيق هذه الغاية , ومن ثم يمكن نخلص من الشكل البياني السابق , الى ما يأتي :

- ان الاستهلاك المتحقق في البلدين يفوق قدرتهما الخاصة على الإنتاج , فالتجارة الحرة سمحت بالاستهلاك خارج منحنيات الإنتاج .
- بلوغ أي من البلدين اعلى منحنى سواء , ومعنى ذلك بلوغ اعلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية .

المبحث الثاني انتقال عوامل الإنتاج لدوليا

المقدمة :

مثما تتاجر الدول بسلعها لاختلاف الميزة النسبية , فإن عوامل الإنتاج هي الأخرى تختلف من دولة الى أخرى , وان التباين في هذه العوامل هي التي تفصل بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية (المحلية) . وبعبارة أخرى , فإن الاهتمام كان في بداية الامر منصبا على انتقال عوامل الإنتاج داخل الحدود المحلية فقط وعدم انتقالها دوليا , ولكن عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) يمكنها بوصفها بدائل لانتقال السلع , ففي كثير من الأحيان نجد ان التجارة الدولية تركز في بعض الحالات على انتقال عوامل الإنتاج دوليا بدلا من التجارة في السلع . وقد تعززت هذه الحالة بعد صعود التجارة الدولية في الخدمات , والتي بلغت نحو 4,7 تريليونات دولار تمثل بنسبة 44% من حجم التجارة العالمية في السلع وذلك عام 2013 , والتجارة في الخدمات لها كثير من الصور في التواجد في الدول المضيفة للخدمات (العمل او رأس المال) سواء اكانت بشكل مؤقت او طويل الاجل , وعلى سبيل المثال فإن الهند ذات الوفرة النسبية في العمل , من الممكن لها ان تصدر سلعا كثيفة العمل او تصدر العمل نفسه , وامريكا ذات الوفرة النسبية في رأس المال يمكن لها ان تصدر سلعا كثيفة رأس المال او تصدر رأس المال نفسه . اذن ينظر الى الموضوع من زاويتين :

الأولى : ان التجارة الدولية في السلع تعمل في الأسا

س بديلا لانتقال عوامل الإنتاج بين الدول , فعندما تكون عوامل الإنتاج قابلة للانتقال بشكل تام ولكن السلع تتبادل بحرية بين الدول , فإن أسعار عوامل الإنتاج هذه تميل لأن تصبح متساوية (نسبيا ومطلقا) في الدول المعنية .

الثانية : اذا كان سعر العامل لا يتساوى بين الدول , أي بمعنى ان يكون وجوده نادرا نسبيا , وان يكون مرتفع الاجر , وفي أخرى (دولة) هو متوفر و ذو اجر منخفض , ان هذا الحال يخلق او يدفع الى انتقال العامل الرخيص بين البلدين وان مثل هذا الانتقال سيؤدي الى ان يصبح العامل المنخفض الاجر اقل وفرة وفي البلد الثاني واقل ندرة في البلد الأول , مما يجعل سعر او مردود هذا العامل في ارتفاع في البلد الثاني وينخفض في البلد الأول , ان عملية الاستمرار في انتقال العامل يؤدي الى تساوي الاجر في كلا البلدين , ومعنى ذلك ان اجر

العامل سيكون متساويا دوليا كنتيجة لانتقال العامل دوليا. ان النتيجة النهائية لانتقال عوامل الإنتاج تؤدي الى اكتساب المهارة وترك كثيرا من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة , ما يؤدي الى تحقيق التوازن في مصطلحات الدخل والرفاه .

المطلب الأول : حركات العمل دوليا ليس من السهولة ان ينتقل العمل من بلد الى اخر , ويعود ذلك الى مجموعة من الأسباب منها الشخصية ومنها الموضوعية , فالعامل بإمكانه الانتقال من مكان الى اخر داخل حدود الدولة الواحدة نتيجة لفروق ضئيلة في الأجور , او الهجرة الى الخارج بهدف الإقامة الدائمة , ربما تعود كثيرا الى الفروق الكبيرة في الأجور بحيث يعتقد الفرد انها تعوضه عن فقدان بعض الميزات العينية او الأدبية التي كان يتمتع بها بين مواطنيه واقاربه وأصدقائه . ان العمل بما يمثله من قدرات عضلية وذهنية او مجموعة من المهارات يرتبط ارتباطا وثيقا بظروف الإنتاج والبيئة التي تعود عليها , فالعامل العراقي (بمختلف مهاراته) والذي تعود على نمط معين من أنماط الإنتاج , اذا ما انتقل الى دولة أخرى , فإنه قد يواجه بأنماط مختلفة من الإنتاج عن البيئة التي كان يعيش فيها .ومن الجدير بالذكر ان الانسان ربما يهاجر دوليا نتيجة الاضطهاد السياسي او العنصري او الديني , ولكن يبقى السبب الرئيس في ذلك الندرة النسبية لعنصر العمل مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها , اذ ان الندرة النسبية الأكثر للعمل تعني الاجر الأعلى .(1) وتشير موجات الهجرة الجماعية (*) الى خليط من تلك الأسباب وراء هذه الموجات , بعد ان حفز اكتشاف الامريكيتين تدفقا مستمرا من الهجرة للأسباب (*) ان الهجرة ظاهرة حديثة تخضع الى نظامين : الأول يفرضه عرض المهاجرين , والثاني يفرضه الطلب على المهاجرين , على الرغم ان هذا المنطق الاقتصادي لا ينطبق بشكل تام على الموجات من الهجرة التي حدثت في القرن التاسع عشر , عندما كانت الأفكار الكلاسيكية لكل من (ادم سميث) و (ديفيد ريكاردو) والتي افترضت عدم قدرة عنصر العمل للانتقال بين الدول ثم جاءت النظرية الحديثة التي تنسب الى الاقتصاديين (هكتر-اولين) الى الحديث عن التطورات الجديدة في انتقال السلع , ثم الى إمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول المختلفة.

(1)إيلي زراري /انعكاس تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الدولية/جامعة محمد خضير /بسكرة/الجزائر/٢٠١٦/ص١٠٢

الاقتصادية , وفيما يأتي استعراض موجز لهذه الموجات :

الموجة الأولى : حدثت هذه الموجة في الاربعينيات من القرن التاسع عشر , واتسمت بالهجرة الطوعية من الأوروبيين الذين يعملون بوسيلة العقود والقسر (المحكوم عليهم بعقوبات من المحاكم) من اجل تشغيلهم في العالم الجديد المحتاج الى المزيد من العمالة , وقدرت اعدادهم بنحو 6 ملايين مهاجر أوروبي هاجروا بسبب الفقر ودون مساعدات حكومية , وقد استوعبت الولايات المتحدة 64% من جميع المهاجرين ثم الارجننتين 17% وكل من البرازيل وكندا اخذت الاعداد المتبقية .

الموجة الثانية : بدأت هذه الموجة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتدفق المهاجرين صوب دول أمريكا الشمالية والاقويانوس , وقد عزز دافع هذه الموجة التغييرات الديمغرافية في الولايات المتحدة .

الموجة الثالثة : حدثت هذه الموجة بعد انهيار الكتلة الشيوعية , وفي التاريخ القريب لهذه الموجة اصبح غرب وجنوب - أوروبا مقصدا للمهاجرين من اسيا والشرق الأوسط وافريقيا , واستوعبت غرب أوروبا مهاجرين من شرق أوروبا , تشمل بشكل رئيس من جمهوريات الاتحاد السوفياتي (السابق) , وتعززت اكثر عندما سقط سور برلين عام 1989 , وقد تجاوزت اعدادها المليون مهاجر سنويا حتى عام 1993 , ثم خفت هذه الموجة تحت مجموعة من الدوافع الاقتصادية والسياسية .

ومن الجدير بالذكر ان المدة الزمنية التي تستغرقها كل موجة من الهجرة ترتبط بالحوجز التي تظهر فيها بعد نتيجة بلوغ الموجة حدها , ثم تظهر بوادر منع هجرة العمالة سواء اكانت دائمة ام مؤقتة لأسباب عنصرية بحتة , او بدوافع تقف وراءها النقابات العمالية , وذلك خوفا من أن يؤدي نزوح العمال الى التأثير على مستوى الاجر المرتفع السائد في المجتمع .

الآثار الاقتصادية لحركة العمل دوليا

تترك حركات العمل دوليا مجموعة من الآثار الاقتصادية منها :

١- الآثار على مستوى الدخل العالمي : تؤدي التجارة الدولية الحرة الى زيادة كفاءة الإنتاج العالمي , وكذلك حال الانتقال الحر الى العمل دوليا , الذي يحصل

المناطق التي تكون فيها القيمة الصافية لانتاجه الحدي منخفضة الى المناطق التي تكون فيها القيمة مرتفعة فإنه سيضيف الى الناتج العالمي اكثر مما ينقص .

على سبيل المثال اذا كان اجر نوع محدد من العمل يساوي (30) دولار في الدولة (X) ويساوي (10) دولار في الدولة (Y) فاذا انتقل العمل من الدولة (X) الى الدولة (Y) فانه يؤدي الى ارتفاع الناتج في الدولة (X) بمقدار (3) دولار , وبذلك يكون الناتج العالمي قد ارتفع بمقدار (20) دولار , وبغض النظر عن تكاليف الانتقال .

وإذا استمرت الهجرة من (X) الى (Y) فان الإنتاجية الحدية للعمل سوف ترتفع في (Y) وتتنخفض في (X) . ولكن ربما الهجرة لن تستمر او تتوقف , وهذا يعود الى الدوافع الاقتصادية التي تبقى قائمة ما دامت الإنتاجية الحدية في الدولة (X) تبقى اعلى من الدولة (Y) او اقل منها .

٢- تقليل الندرة النسبية في العمل : ان الانتقال الحر للعمل دوليا يميل الى تقليل الفروق في الندرة النسبية في كل من السلع والعمل فأذا ما اتجه العمل الى المنطقة التي تكون ندرته النسبية فيها كبيرة , فانه يؤدي الى تقليل تلك الندرة النسبية من انتقاله دوليا , على سبيل المثال هجرة العمل الى الولايات المتحدة تؤدي الى تقليل الندرة النسبية في الولايات المتحدة وتؤدي الى تقليل الوفرة النسبية له في الهند

٣- إعادة توزيع الدخل : ان حركات العمل والسلع تؤدي الى تغيير توزيع الدخل محليا , ومن الناحية النظرية وفي ظروف المنافسة ان سعر خدمة العامل الإنتاجي , ومن ثم دخل مالك هذا العامل يميل للتساوي مع الإنتاج الحدي لهذا العامل , ولكن الإنتاج الحدي لكل عامل يعتمد على بقاء الأشياء الأخرى على ندرته النسبية فكلما كانت اكثر ندرة نسبية كلما كان انتاجه الحدي اكثر , وما دام انتقال العمل يغير من الندرة النسبية فان قيمة الإنتاج الحدي سيتغير أيضا , فاذا حصلت هجرة واسعة الى احدى الدول فان الإنتاج الحدي للعمل سيميل الى الانخفاض , ثم يأتي بعده انخفاض معدل الأجور أيضا , او بالعكس , في توزيع الدخل في الدولة التي تحصل فيها الهجرة , حيث يرتفع الإنتاج الحدي للعمل ويرتفع الاجر بعد ذلك .

المطلب الثاني : انتقال رؤوس الأموال دوليا

ان رأس المال اكثر قدرة على الانتقال من دولة الى أخرى وعادة ما يلقي الترحيب من الدول المضيفة له على العكس من العمل , مقابل ذلك غالبا ما يتردد أصحاب رؤوس الأموال في استعمالها في الخارج , وهم في واقع الامر يرغبون ان تبقى أموالهم في بلدانهم الاصلية للقيام بالإنتاج والتجارة , وهنا لا بد من التأكيد ان المقصود في انتقال رؤوس الأموال يمثل انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من دولة الى أخرى , أي انتقال رأس المال النقدي للأفراد والمؤسسات من دولة الى أخرى , ويكون ذلك بشكل اسهم وسندات , وفي المقابل يمثل انتقال السلع الرأسمالية علاقة بأسواق السلع ويدخل هذا الانتقال ضمن حركات السلع دوليا . التي تستخدم في انتاج السلع والخدمات الاستهلاكية أي السلع التي لا تستعمل في اشباع الحاجات الاستهلاكية مباشرة , وانما بشكل غير مباشر مثل الآلات والمعدات والطرق والجسور وسكك الحديد . ويمكن تلخيص هذا التفريق بالملاحظات الآتية (1)

- ١- ان انتقال رأس المال دوليا لا يتضمن تصديرا او استيرادا للآلات والمكائن , وليس له علاقة برأس المال (المادة) .
- ٢- انه لا يتضمن كل انتقال للقوة الشرائية , انما يتضمن فقط الانتقال بقصد الاستثمار لهذه القوة الشرائية في اسهم وسندات تعطي دخلا او وضع القوة الشرائية في مأمّن من المخاطر الاقتصادية والسياسية .
- ٣- لا يعد من قبيل حركات رؤوس الأموال دوليا انتقال القوة الشرائية بقصد تسديد قيمة سلعة مستوردة او تسلم قيمة سلعة مصدرة , فليست تلك هي الفكرة المطلوبة لاستثمار هذه القوة الشرائية .

نخلص مما سبق الى انتقال رؤوس الأموال دوليا او داخليا غالبا ما يرتبط بفكرة الاستثمار الذي يرتبط بدوره بفكرة الحصول على العائد الأعلى الذي يحصل عليه رأس المال , وان جزءا من هذا العائد يكون ثمنا للمخاطرة , وعلى هذا الأساس ان مالك رأس المال دائما ما يريد عائدا اعلى من أوجه الاستثمار الأقل خطورة , كذلك فإن الدولة المضيفة (التي انتقل لها رأس المال) تعد من اوليات مهامها عند الاستثمار الأجنبي المباشر التأكد من مطابقة المواصفات الاقتصادية والاجتماعية والفنية للبيئة المحلية للمشروع الذي يعمل على أراضيها :

(1) د. عبدالكريم جابر شنجار / السيوولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية / الطبعة الأولى / دار الصفاء للنشر والتوزيع / عمان

٥٢ص/٢٠١٨/

وعادة هناك نوعان رئيسان من الاستثمارات بحسب الدوافع التي تقف وراء كل نوع , هما :

- ١- الاستثمارات غير المباشرة (الحقبة الاستثمارية)

وهي موجودات مالية مثل السندات والأسهم يحصل المستثمر في حالة السندات على مردود ثابت او عائد منتظم مدة من الزمن , بعدها يستلم القيمة الاسمية للسند. اما الأسهم فان المستثمر يشتريها وتترتب له حقوق على ثروة المشروع. وعادة ما يكون الدافع الرئيس يتمثل في الحصول على عائد اعلى من الخارج عندما يكون سعر الفائدة او معدلات الربح منخفضة في دولة معينة نتيجة للوفرة النسبية لرؤوس الأموال (وطبقا لنموذج (هكشر - اولين) تكون عوائد رأس المال اعلى في الدولة التي تكون فيها {رأس المال الى العمل منخفضة}. اما معنى انتقال رؤوس الأموال للحصول على عائد اعلى فهو تفسير صحيح تماما , ولكن المشكلة الأساسية التي تحتاج الى التفسير هو التدفق لرؤوس الأموال باتجاهين أي من الدولة الى الخارج وبالعكس .فإذا كانت عوائد الأسهم والسندات في احدي الدولتين اشد انخفاضاً منها في الدولة الأخرى , من المفروض ان تتدفق رؤوس الأموال من الدولة الأولى الى الدولة الثانية , لكن هذا يتناقض مع تزامن تدفق رؤوس الأموال بالاتجاه المعاكس , أي من الدولة الثانية الى الدولة الأولى , وهذا ما يلاحظ غالباً في العالم اليوم (ويقصد بذلك الى ان المشتري يدخلون عنصر المخاطرة التي قد تتجم من الإفلاس او تغير القيمة السوقية) ولتوضيح ذلك , أي مقارنة المخاطرة بالعوائد وموقف المستثمر على سبيل المثال , نفرض ان هناك سهمين {A} و {B} وكلاهما يعطي عائداً مقداره {30%} على نحو المعدل , لكن هناك احتمال {50%} بأن العائد اما ان يكون {20%} او {40%} بالنسبة للسهم {A} او يكون {10%} او {50%} للسهم {B} ومن الواضح ان السهم {B} اكث خطورة من السهم {A}. وما دام كلا السهمين يعطي العائد نفسه في المعدل, فان المستثمرين يشترون السهم {A} لتقليل المخاطر الى الحد الأدنى . ان تحقيق الموازنة في الاستثمارات غير المباشرة قد يتطلب تدفق رأس المال في اتجاهين وذلك لتنوع المخاطر.

٢- الاستثمارات المباشرة فهي تأخذ عدة اشكال منها بناء المعامل والمصانع , او تتأخذ عادة صيغة بشكل فتح فروع اجنبية داخل الاقتصاد المحلي (الوطني) او شراء نسبة من هذا المشروع تمكن الأجانب (المستثمرين) من السيطرة على ادارته . اما عن معيار التمييز بين الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة فعندما تتمكن الدولة من السيطرة والرقابة على المشروع الوطني عندها يعد هذا هو النوع المباشر , اما اذا لم يسيطر على المشروع فانه مشروع غير مباشر . اما عن دوافع هذا النوع من الاستثمار فهي دوافع الاستثمارات غير المباشرة نفسها, وتتمثل في الحصول على الإيرادات وتنوع المخاطر , ولكن يطرح السؤال الاتي : لماذا لا يقوم المقيمون في دولة معينة بالاقتراب من الدول الأخرى والاستثمار في بلدهم بأنفسهم ؟ بل يسمحون ان يتولى المستثمر الأجنبي ذلك , بالمقابل لديهم المعرفة التامة بالظروف والاحوال المحلية , وهو ما يعده ميزة نسبية لهم على حساب المستثمرين الأجانب , وهذا السؤال لا نستطيع ان نفسره على إحساس الفائدة وعنصر المخاطرة , بل هناك أسباب تتمثل بوجود الشركات الكبرى التي تمتلك مقومات الاحتكار في الخبرة الفنية في الإنتاج والإدارة والتسويق . بما يضمن لها تحقيق الأرباح , وفي الوقت نفسه تضمن التكامل الافقي الى مراحل الصناعة المتعددة , كذلك تحقيق السيطرة على ما تحتاجه من المواد الخام , وهناك أسباب أخرى منها تجنب التعرف الكمركية والاستفادة من المساعدات الحكومية والحوافز لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

المطلب الثالث : اثار حركات رؤوس الأموال دولياً

يمكننا الوقف على تلك الاثار في المثالين الاتيين (1)

المثال الأول : انتقال رأس المال فقط

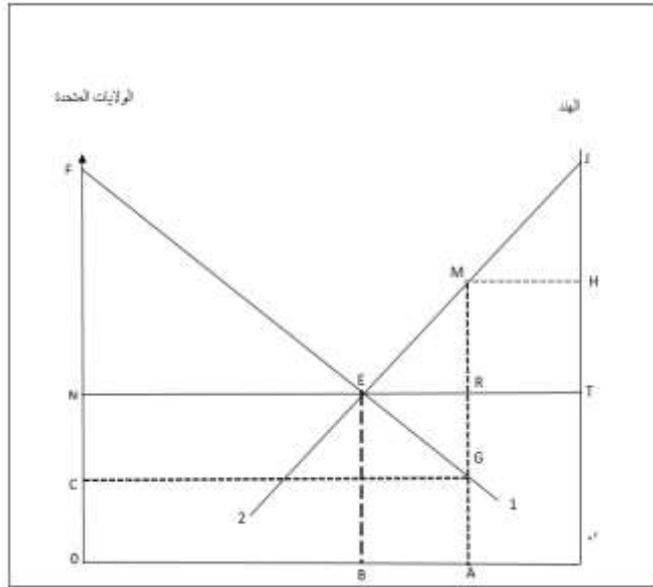
من الشكل رقم (11) نفترض ان هناك دولتين فقط هما الولايات المتحدة {A} والهند {B} وان مجموع ما لديهما من خزين رأس المال يقدر ب (0,0) وان حصة الدولة {A} فهي {OA} اما حصة الدولة {B} فهي {BO} يلاحظ من الشكل

(1) د. عبدالكريم جابر شنجار / السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية / مصدر سابق ص ٦١

السابق ان المنحى (1) يمثل مقدار الناتج الحدي لرأس المال في الولايات المتحدة والمنحى الثاني (2) يمثل مقدار الإنتاج الحدي لرأس المال في الهند .

حالة العزلة الدولية : تستثمر الولايات المتحدة محلياً كل ما لديها من رأس المال , وتحصل على عائد مقداره {OC} في هذه الحالة يكون الناتج الكلي {OFGA} الذي يذهب في قسم منه {OCGA} الى أصحاب رأس المال و {CGF} الى أصحاب العمل , كذلك الحال بالنسبة للدولة الهند في حالة العزلة تستثمر {O,A} هو ما لديها من رأس المال وتحصل على انتاج كلي مقداره {AMHO} يقسم على {AMHO} يذهب الى أصحاب رأس المال و {MHJ} يخصص الى أصحاب العمل .

حالة انتقال رؤوس الأموال دولياً : نظراً الى ان العائد لرأس المال في الهند اكثر ارتفاعاً {O,H} منه في الولايات المتحدة {OC} عندها سيتدفق بالمقدار {AB} من الأخيرة الى الأولى ليصبح العائد في



شكل (11) الأثار الاقتصادية للانتقال رأس المال دولياً

الدولتين (OT=ON) ويصبح (BF) ويعد هذا التدفق لرأس المال يصبح الناتج الكلي (OFEB) وبعد إضافة المقدار (ABER) هو عائد الاستثمارات من الخارج يرتفع الدخل المحلي ليساوي المساحة (OFERA) أي بزيادة مقدارها (ERG) كما كان عليه قبل انتقال الاستثمارات للخارج , ويترتب على ذلك زيادة في الإيراد الكلي لرأس المال في الولايات المتحدة من (OCGA) الى (ONRA) بينما الإيراد الكلي للعوامل المشاركة الأخرى انخفضت من (CFG) الى (NEF). اما بالنسبة الى الهند , فعند انتقال رأس المال لها انخفض معدل الإيراد لرأس المال من {O,H} الى {O,T} وارتفع الناتج من {O,JMA} الى {O,JEB} , أي بزيادة في الناتج الكلي مقدارها (BEMA) تذهب منها الكمية (BERA) الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة , والباقي ومقداره (EMR) إيرادات الى الدولة , وبهذا تكون المحصلة النهائية ان الإيرادات لأصحاب رأس المال انخفضت من {AMHO} الى {ARTO} في حين ارتفعت الإيرادات الكلية للعوامل المشاركة في العملية الإنتاجية من {HMJ} الى {EJT} .

- اما المكاسب من وجهة نظر العالم ككل , فإن الناتج ارتفع من :

$$O,JMA+OFGA \text{ الى } O,JEB+OFEB$$

ومقدار تلك المكاسب يبلغ {EMG} هي مقدار الزيادة في الإنتاج العالمي والرفاهية الناجمة من زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد دولياً , بعد ان شجعت الظروف القائمة على انتقال رؤوس الأموال دولياً , ومن ثم جرى إعادة لتوزيع الدخل المحلي من العمل الى رأس المال في الولايات المتحدة وبالعكس الى الهند .

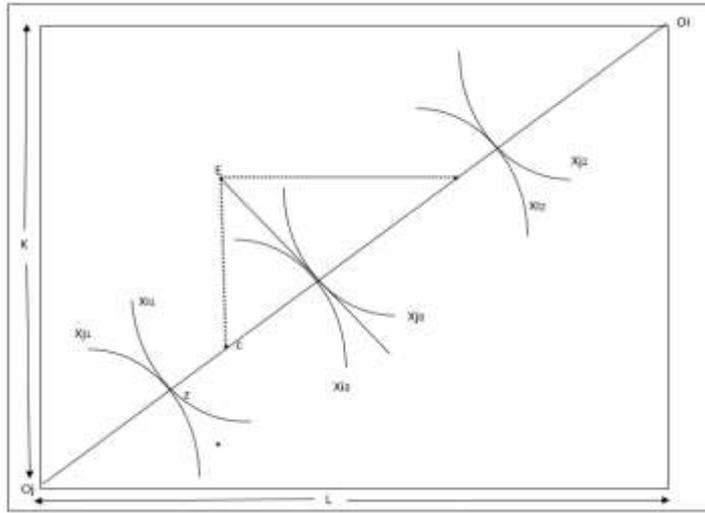
المثال الثاني : انتقال العمل ورأس المال دولياً

وقبل التوضيح لا بد من ذكر الفرضيات الآتية :

- إنتاج نوع واحد من السلع (X)
- لدينا عاملان من الإنتاج : العمل (L) ورأس المال (K) .
- وجود دولتين : الأولى تمتلك وفرة من الأيدي العاملة مثل الهند والصين , وأخرى تمتلك وفرة من رأس المال مثل الولايات المتحدة او اليابان .

حالة العزلة الدولية

يوضح نموذج من صندوق (اديجورث) في الشكل رقم (12) ان الجزء الأسفل منه يشير الى اليابان , والجزء العلوي منه يشير الى الهند , ويلاحظ من الشكل السابق ان تلك الهبات للدولتين من رأس المال والعمل , وان منحى التعاقد للإنتاج سيكون قطريا Diagonal لاننتاج السلعة (X) في كليهما تمثل بالخط (OIOJ) وذلك في حالة ان البلدين يمتلكان المستوى نفسه من التكنولوجيا , عند هذه الحالة لا يحصل تنافس بينهما .



شكل (12) انتقال العمل و رأس المال دوليا

ونفترض أيضا ان نقطة تساوي الهبات Endowment Point للدولتين في النقطة (E) , هنا ستكون الميزة النسبية لليابان التي تمتلك هبة رأس المال مع الهند التي تمتلك ميزة نسبية مع هبة العمل عند النقطة (E) . وعن منحنيات الإنتاج فهما لا يتلامسان . ويلاحظ ان خط السلعة (X) لليابان هو اكثر انحدارا من ذلك الذي يمثل الهند , لان نسبة (w/r) اعلى من الهند في النقطة (E) , هذه الحالة تسبب حساسية لدى المنتجين في اليابان , لان العمل نادر نسبيا , وان رأس المال وفير . هذه الحقيقة تجعل من أسعار عوامل الإنتاج غير متساوية في مؤشرات البلدين , وفي الوقت نفسه تكون مكاسب عدم قيام التجارة غير مستغلة , وهذا ما يشير اليه تكاليف انتاج السلعة في البلدين .ان البدء في التجارة الحرة في عوامل الإنتاج تبدأ من النقطة (E) الذي يقود الى التوازن عند هذه النقطة عندما يكون معدل سعر العامل الإنتاجي في الدولتين عند مستوى (w/r) فان اليابان تصدر رأس المال الوفير نسبيا لديها وتستورد العمالة وذلك عند النقطة (A) , وان الهند تصدر العمالة الوفيرة لديها وتستورد رأس المال , اذ يتلامس كل من منحنيات الناتج المتساوي (X1O) و (X2JO) عند النقطة الأخيرة , عند الحرية في انتقال عوامل الإنتاج بدلا من تبادل السلعة X. ان نقطة التبادل بين رأس المال والعمل ليس وحدها الطريقة الممكنة للحركة من (E) الى (A) في الشكل السابق , فمثلا نفترض ان رأس مال السلعة (X) ممكن ان يحصل التبادل بينهما مع العمل , ولكن الأخير غير قابل للحركة , هنا يجعل اليابان تصدر كمية من رأس المال مقدارها (EC) الى الهند , ستصبح النقطة (C) نقطة انتاج لكلا البلدين وعلى الهند ان تصدر الى اليابان السلعة (X) بالكمية (CA) . ان هذه الالية من التبادل الحر تجعل من النقطة (A) متضمنة نقطة الاستهلاك , والنقطة (C) التي هي نقطة انتاج كلا البلدين بالطبع ان التغييرات في سعر عامل الإنتاج عند انتقاله من اليابان الى الهند سوف يعيد توزيع الدخل , ومن الملاحظات المهمة ان اليابان تصل الى النقطة (A) من خلال استيراد العمل من الهند , ويمكن ان تبلغ النقطة (B) لتصبح أيضا نقطة انتاج , ولكن اليابان عليها ان تدفع نتيجة اسيرادها العمل وتصديرها السلعة (X) الى الهند , حتى تتمكن الأخيرة من بلوغ نقطة الاستهلاك , بمعنى يجب ان يكون الإنتاج غير مختل مع الاستهلاك , وعلى غرار قياس المكاسب من التجارة :

الذاتة :

تعد التجارة الخارجية من النشاطات الاقتصادية المهمة في العالم حيث تعتمد عليها كافة الدول في أنظمتها الاقتصادية مما يساهم في توفير كافة الحاجات الاستهلاكية .اما موضوع التخصص الدولي فهذا مفهوم مرتبط بعدة جوانب مثل العوامل الجغرافية كالتغيرات المناخية واختلاف نوعية الموارد الطبيعية بين الدول وتوزيعها لذلك لاتستطيع الدول الاعتماد على ذاتها بشكل كلي في توفير حاجات سكانها نتيجة لتوزيع الثروات غير العادل بينها مما يؤدي الى ضرورة تخصص كل دولة في انتاج نوعية معينة من السلع متوافقة مع امكانياتها وطبيعتها وظروفها الاقتصادية .

وان خلاصة المشهد الجديد في الاقتصاد الدولي ان الجميع بدأ في الانتقال من الاتجاه الراض لتدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بحرية تامة الى حال جديد من القبول وهو ما افقد الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الأخرى شيئاً مهما من الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها لمصلحة الاقتصادات الناشئة وخاصة الى (الصين.تايلند.ماليزيا.تاوان.وكوريا الجنوبية)

المصادر :

- (1) د.خزل الجاسم. الاقتصاد الكلي /كتاب غير مطبوع .بغداد ١٩٨٧
- (2) د.هجير عدنان تركي /الاقتصاد الدولي /النظرية والتطبيقات /الطبعة الأولى/دار الاثراء للنشر والتوزيع /عمان/٢٠١٠
- (3) زينب حسين عوض الله /الاقتصاد الدولي /دار الجامعة الجديدة / الإسكندرية / ٢٠١٨
- (4) د.عبدالكريم جابر شنجار /التمويل الدولي (مدخل حديث) الطبعة الأولى /دار الصفاء للنشر والتوزيع /عمان/٢٠١٩
- (5) ليلي زراري /انعكاس تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الدولية /جامعة محمد خضير /بسكرة /الجزائر ٢٠١٦
- (6) د.عبدالكريم جابر شنخار /السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية/الطبعة الأولى /دار الصفاء للنشر والتوزيع /عمان /٢٠١٨